



إعادة إعمار ليبيا تموّلها الأصول المجمدة

الجمعة، 26 أغسطس 2011

لندن - روبيترز - مع الانتهاء الفعلي المرتقب لحكم العقيد الليبي معمر القذافي الذي استمر 42 سنة، يواجه حكام ليبيا الجدد وحلفاؤهم الأجانب المهمة الصعبة المتمثلة في استعادة النظام وبدء الإعمار وتجنب الانزلاق إلى صراعات وفوضى.

وسيكون السماح للحكومة الانتقالية في ليبيا بالحصول على الأصول الليبية المجمدة واستئناف صادرات النفط مهماً، إذ يأمل الغرب في أن تكون عملية الإعمار ممولة ذاتياً في شكل كبير، لكن هناك مجموعة أخرى من التحديات الملحة.

واعتبر محل الشرق الأوسط في «أي أتش أس جينز» ديفيد هارتويل، أن «التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب لا يواكب عادة في مثل هذه الحالات التخطيط للصراع ذاته، لذا هناك ضرورة لتقدير بعمل كثير».

وكانت الثورة في ليبيا أكثر استئصالاً للحكم بمجمله، في حين أسقطت الانقاضتان الشعبيتان في تونس ومصر الزعماء الذين لا يتمتعون بشعبية وأبقت على الهيكل الحكومي والعسكري الأوسع.

وتتطلب البنية الأساسية إصلاحاً واسعاً ليس فقط لتصليح الأضرار التي أحدثتها الغارات الجوية، إذ على رغم الملايين التي أنفقها القذافي على الطرق والفنادق وغيرها من المشاريع، بقي معظم أجزاء البلد يعاني من نقص التنمية. ويشعر أبناء شرق ليبيا تحديداً بحرمانهم من التنمية.

ومن شأن استئناف صادرات النفط سريعاً أن يساعد في تمويل إعادة الإعمار وتحريك الاقتصاد، وهو أمر حيوي في حال أرادت قيادة المعارضة الاحتفاظ بشرعيتها وتجنب أي اضطرابات جديدة.

ويحرص المجلس الوطني الانتقالي على إعطاء صورة تتسم بالاستمرار، ولفت ممثل المجلس لشئون إعادة الإعمار أحمد الجhani في تصريح إلى «روبيترز»، إلى أن الحكومة الجديدة «ستلتزم كل عقود النفط المبرمة في عهد القذافي ومنها عقود مع شركات صينية وروسية». وكان أكد في تصريح إلى تلفزيون «روبيترز إنسايدر»، أن «عقود حقول النفط ذات قداسة مطلقة».

وقال: «نركز حالياً على الاستقرار الأمني، وتقديم الخدمات للناس والدعم الإنساني». وأضاف: «عندما تكون الحكومة سليمة يكون الاقتصاد سليماً، ويجب عمل كل تلك الأشياء والتركيز عليها، ثم الانتقال بعد ذلك إلى إعادة التأهيل». وتوقع أن «تستغرق جهود إعادة البنية التحتية للنفط والصناعات الأخرى إلى وضعها الطبيعي تسعة شهور».

وأشار بعض المراقبين إلى احتمال أن تستفيد شركات الدول التي ساعدت المعارضين عسكرياً بدرجة أكبر، في حين تعاني شركات من روسيا والصين اللتين لم ترغبا في التدخل.

وشددت منظمة «غلوبل ويتس» العالمية لمكافحة الفساد، على ضرورة «الالتزام العقود المبرمة في عهد القذافي حالياً»، لكنها دعت إلى «تأجيل منح عقود جديدة إلى حين إجراء الانتخابات ووضع دستور»، واقترحت إعادة النظر في الصفقات السابقة. ورأى أن «وضع نظام شفاف يعطي الليبيين الثقة في توجيه الإيرادات لمصلحة البلد، وربما يكون حاسماً في تجنب صراعات جديدة».

وأشار بريندان أودونيل من «غلوبل ويتس» في لندن، إلى أن «الاستياء الشعبي من سوء استخدام المال العام والإيرادات، كان من الأسباب الرئيسية لاندلاع انفاضات الربيع العربي وتجنب معالجة ذلك».

للاعما

Source URL (retrieved on 08/26/2011 - 04:15): <http://international.daralhayat.com/internationalarticle/301284>
 copyright © daralhayat.com